بيان إخباري
يُحظر النشر حتى الساعة 07:15 بتوقيت توقيت أوروبا الشرقية (05:15 بالتوقيت العالمي) 5 ابريل 2026

مؤشر PMI® لمصر التابع لمجموعة S&P Global

مؤشر مدراء المشتريات في مصر يشير إلى تراجع حاد في النشاط غير المنتج للنفط

مارس 2026
تراجع ظروف التشغيل بأسرع وتيرة منذ شهر أبريل 2024
انخفاض الطلبات الجديدة بسبب حالة عدم اليقين في الأعمال التجارية وارتفاع الأسعار
ارتفاع تكاليف المشتريات بشكل حاد، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الإنتاج

أفادت الشركات المصرية بانخفاض حاد في النشاط التجاري في شهر مارس، حيث انخفض الطلب وارتفعت الأسعار بسبب الحرب الدائرة في الشرق الأوسط.

انخفض مؤشر مدراء المشتريات في مصر، الذي يرصد الأوضاع في الاقتصاد غير المنتج للنفط، إلى أدنى مستوى له منذ عامين تقريبًا خلال شهر مارس. وانخفضت المبيعات الجديدة بوتيرة أسرع مما كانت عليه في شهر فبراير، بينما أصبحت الشركات متشائمة بشأن النشاط المستقبلي لأول مرة على الإطلاق.

أدى ارتفاع أسعار المواد بسبب الحرب إلى زيادة حادة في تكاليف مستلزمات الإنتاج خلال شهر مارس، حيث سجلت الشركات أكبر ارتفاع منذ نهاية عام 2024. ونتيجة لذلك، ارتفعت أسعار الإنتاج بأقوى وتيرة منذ عشرة أشهر.

مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) في مصر التابع لـ S&P Global- المعدَّل موسميًا - هو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط. ويتم حسابه من خلال مقاييس الطلبات الجديدة والإنتاج والتوظيف ومواعيد تسليم الموردين ومخزون المشتريات.

انخفض مؤشر مدراء المشتريات في مصر للشهر الرابع على التوالي في شهر مارس، حيث تراجع من 48.9 نقطة في شهر فبراير إلى 48.0 نقطة في شهر مارس. وعلى الرغم من أن ذلك يشير إلى انكماش معتدل نسبيًا في ظروف التشغيل، وهو انكماش يتماشى إلى حد كبير مع المتوسط طويل الأجل للدراسة (48.2 نقطة)، إلا أن هذا التراجع كان الأقوى منذ شهر أبريل 2024.

ساهمت الانكماشات الحادة في الإنتاج والطلبات الجديدة في انخفاض المؤشر الرئيسي. في الواقع، كان كلا المقياسين عند أدنى مستوياتهما في قرابة عامين. وأفاد كثير من الشركات المشاركة في الدراسة أن الحرب الدائرة في الشرق الأوسط قد أدت إلى انخفاض طلب العملاء، ويرجع ذلك جزئياً إلى زيادة ضغوط الأسعار.

وانعكاسًا لذلك، أظهرت بيانات الدراسة ارتفاعاً حادًا في متوسط أسعار المشتريات التي دفعتها الشركات خلال شهر مارس، مع تسارع معدل التضخم إلى أعلى مستوى له في عام ونصف. وأشار كثير من الشركات إلى ارتفاع أسعار الوقود ومستلزمات الإنتاج الأخرى التي تأثرت بشكل كبير بالحرب، إلى جانب زيادة سعر الدولار الأمريكي. وكان المُصنّعون هم الأكثر تضررًا، حيث سجلوا أكبر زيادة ملحوظة في التكاليف من بين القطاعات الخاضعة للدراسة.

واستجابة لذلك، اختارت الشركات غير المنتجة للنفط رفع أسعار مبيعاتها. وكانت هذه الزيادة هي الأسرع منذ شهر مايو 2025، رغم أنها متواضعة بطبيعتها ومتوافقة بشكل عام مع المتوسط طويل الأجل.

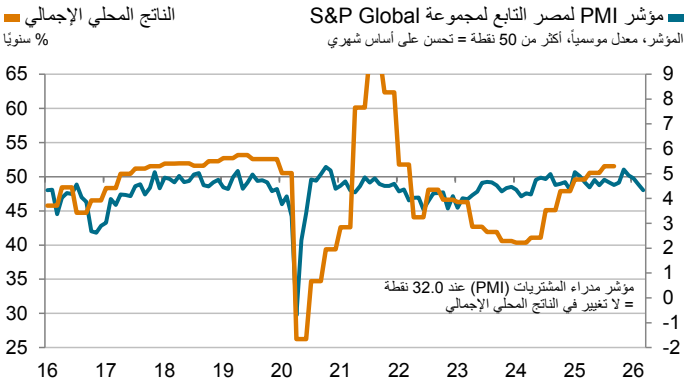

جُمعت البيانات خلال الفترة من 8 إلى 23 مارس 2026.
المصدر: مؤشر مدراء المشتريات العالمي التابع لـ S&P Global، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية عبر S&P Global Market Intelligence. S&P Global 2026©.
ملاحظة: على الرغم من أن قراءة مؤشر مدراء المشتريات البالغة 50.0 نقطة تشير إلى عدم وجود تغيير في الإنتاج مقارنةً بالشهر السابق بين المشاركين في الدراسة، إلا أن المقارنات التاريخية تشير إلى أن القراءة البالغة 32.0 نقطة تتوافق مع عدم وجود تغيير في النمو السنوي للاقتصاد بشكل عام (كما هو مُقاس بالناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية). وبالتالي، فإن أي قراءة لمؤشر مدراء المشتريات أعلى من 32.0 نقطة تشير إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي سنويًا، بينما تشير القراءات الأقل من 32.0 نقطة إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي.

تعليق

صرَّح ديفد أوين، خبير اقتصادي أول في S&P Global Market Intelligence، قائلً:

"على الرغم من انخفاض مؤشر مدراء المشتريات المصري إلى أدنى مستوى له في 23 شهراً، وإشارة أعضاء لجنة الدراسة إلى أن الحرب في الشرق الأوسط قد أضعفت الطلب، إلا أن الرقم الأخير البالغ 48.0 نقطة لا يزال مرتبطًا بنمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنحو 4.3%. وبالإضافة إلى قراءات مؤشر مدراء المشتريات الأقوى في وقت سابق من الربع الأول، تشير البيانات الأخيرة إلى أن القطاع المحلي غير المنتج للنفط يسير على مسار نمو أساسي قوي.

"ارتفعت أسعار مستلزمات الإنتاج بشكل حاد في شهر مارس، حيث أشارت الشركات المشاركة في الدراسة إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية بسبب الحرب وبسبب تراجع سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي. ومع ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي وسط توجه نحو الملاذات الآمنة، واستمرار ارتفاع أسعار الطاقة، من الواضح أن الشركات المصرية تشعر بالتأثير على ميزانياتها العمومية."

PMI® by S&P Global

S&P Global 2026 ©

في الوقت نفسه، ارتفع النشاط الشرائي بشكل طفيف بعد انخفاضه لشهرين متتاليين. وبالمثل، كان التوظيف مستقرًا بشكل عام بعد عمليات خفض الوظائف منذ نهاية العام الماضي.

تراجعت التوقعات بشأن النشاط المستقبلي في القطاع الخاص غير المنتج للنفط إلى المنطقة السلبية في شهر مارس، وكانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ السلسلة التي تتوقع فيها الشركات انخفاضاً في الإنتاج خلال الأشهر الـ 12 المقبلة. ومع ذلك، كانت درجة التشاؤم معتدلة، حيث أشار عدد قليل فقط من الشركات المشاركة إلى أن حالة عدم اليقين المحيطة بالحرب في الشرق الأوسط قد دفعتهم إلى تقديم توقعات سلبية.

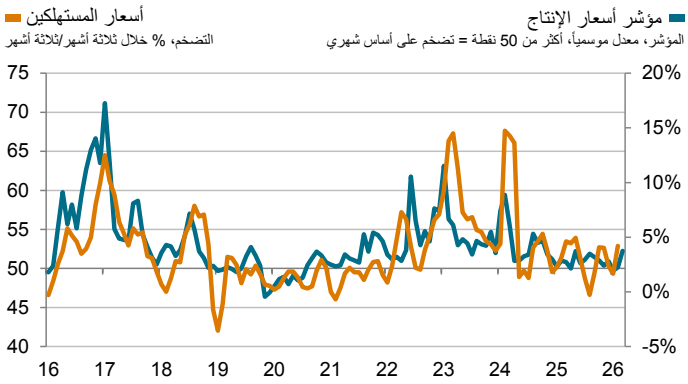

المصادر: مؤشر مدراء المشتريات من S&P Global، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ©S&P Global 2026.

معلومات الاتصال

ديفيد أوين
خبير اقتصادي أول
S&P Global Market Intelligence
رقم الهاتف: 002 461 1491 44+
david.owen@spglobal.com

كريتي كورانا
الاتصالات المؤسسية
S&P Global Market Intelligence
رقم الهاتف: 7186-101-971-91+
kritikhurana@spglobal.com
press.mi@spglobal.com

إذا كنت تفضل استلام البيانات الإخبارية من ستاندرد آند بورز غلوبال، يرجى إرسال رسالة إلى البريد الإلكتروني: press.mi@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية الخاصة بنا، يرجى الضغط هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر ®PMI لمصر التابع لمجموعة S&P Global من الردود على الاستبيان المُرسل إلى مديري المشتريات في لجنة تضم 400 شركة من شركات القطاع الخاص. يتم تقسيم اللجنة حسب حجم القطاع التفصيلي والقوى العاملة للشركة بناءً على المساهمات في الناتج المحلي الإجمالي. بدأت عملية جمع البيانات في ابريل 2011.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مديري المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%) ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى التواصل على: economics@spglobal.com.

مؤشر مديري المشتريات المُعدّ بواسطة S&P Global

تغطي دراسات مؤشرات مديري المشتريات™ (®PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مديري المشتريات (™PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

استخدام مؤشر مدراء المشتريات (PMI) لتقدير النمو

تُتاح بيانات مؤشر مدراء المشتريات (PMI) بسرعة أكبر من الأرقام الرسمية للناتج المحلي الإجمالي (GDP) وبوتيرة أعلى، مما يوفر دليلاً استباقيًا دقيقًا على النمو الاقتصادي. تُظهر مقارنة متوسط مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي للاقتصاد المصري ككل لكل ربع سنة تقويمي مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوية منذ عام 2014 وجود ارتباط بنسبة 42%، حيث يعمل مؤشر مدراء المشتريات كمؤشر متزامن للنمو الاقتصادي.

وباستخدام هذا الارتباط كأساس لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الضمنية المستنتجة من مؤشر مدراء المشتريات، يمكننا بناء نموذج انحدار خطي بسيط (OLS) حيث يتم تفسير المعدل السنوي لتغير الناتج المحلي الإجمالي بمتغير واحد: المؤشر الرئيسي لمؤشر مدراء المشتريات للاقتصاد المصري ككل. وبالتالي، يسمح لنا النموذج بتقدير الناتج المحلي الإجمالي باستخدام المعادلة التالية:

معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي (%) = (قيمة مؤشر مدراء المشتريات × 0.269) – 8.62

وباستخدام هذه المعادلة، فإن قراءة رئيسية لمؤشر مدراء المشتريات تبلغ 32.0 تُقارن بمعدل نمو سنوي صفري للناتج المحلي الإجمالي. وكل نقطة في المؤشر أعلى (أو أدنى) تعادل تقريبًا 0.27 نقطة مئوية من نمو (أو تراجع) الناتج المحلي الإجمالي، بحيث: معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي (%) = (قيمة مؤشر مدراء المشتريات × 0.269) – 8.62

عندما يكون مؤشر مديري المشتريات (PMI) = 40 يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي 2.1%، وعند 50 يكون 4.8%، وعند 60 يكون 7.5%.

S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات مهمة وأساسية. نقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة وتوجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة ونتغلب على التحديات ونسرّع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والسلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات™ و®PMI هي إما علامات تجارية أو علامات تجارية مُسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مُسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.